الأزمة الاقتصادية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد المصري

أحمد عبد الله منصور [1]– خالد حمدي عبدالرحمن[2]– هدي إبراهيم أحمد هلال[1]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث إلى دارسة أثر الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في24 فبراير 2022 على الاقتصاد المصري. وباستخدام المنهج التحليلي الكمي وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة، وأن الأزمة ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة. وتوصي الدارسة بضرورة التوسع في زراعة القمح محلياً، وتنويع مصادر الإمداد والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدلاً من المنتجات البترولية.
الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسيه الأوكرانية – ارتفاع أسعار الغذاء– ارتفاع أسعار الطاقه– عجز الميزان التجاري – ارتفاع معدلات التضخم.

المقدمة

خلال العامين الماضيين طرح فيروس كورونا المستجد العديد من التحديات للأمن الغذائي العالمي إذ تسببت زيادة الطلب نتيجة للتعافي واختناق سلاسل الإمداد وسياسات مواجهة تغير المناخ في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بمعدلات كبيرة. فخلال الفترة من مايو 2020 وحتى فبراير 2022 ازدات الاسعار العالمية للغذاء بحوالي50% وازدات أسعار الطاقة بحوالي 100%، وذلك حسب بيانات منظمة الأغذية والز ارعة والوكالة الدولية للطاقة، وقد جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتضيف تحدياً كبيراً أخر للأمن الغذائي وأمن الطاقه العالميين.

تلعب روسيا وأوكرانيا دوارً مهماً في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فروسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرانيا هي خامس أكبر دولة مصدرة للقمح، إذ يوفران معاً 30% من إمدادات العالم من القمح، 32% من الشعير و52% من زيت عباد الشمس، ويشكلون أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالميه و11% من النفط و10% من الغاز. كما احتلت روسيا أيضًا المرتبة الأولي في العالم في تصدير الأسمدة النيتروجينية والمورد الرئيسي الثاني للأسمدة البوتاسية والفوسفورية. وتقدر صاد ارت روسيا بنحو 14% من إجمالي التجارة العالمية للأسمده النيتروجينية (اليوريا والأمونيا) ونحو 21% من أسمدة البوتاسيوم و13% من صادارت الفوسفات. (المنظمة العالمية للأغذية والزارعة، 2022)

تعتمد العديد من البلدان بشكل كبير على المواد الغذائية والطاقة والأسمدة المستوردة من روسيا وأوكرانيا لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية؛ فهناك حوالي 50 دولة في العالم تعتمد على روسيا وأوكرانيا في 30% أو أكثر من إمدادات القمح، منهم 26 دولة تعتمد في سد أكثر من 50% من احتياجاتهم من الدولتين. وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الصادر عن المنظمة العالمية للأغذية والزراعة Food Price Index الغذاء ثم ارتفع بسبب الأزمة في مارس

2022 من 91.1 في مايو 2020 إلى 140.7 في فبراير 2020 إلى 159.3، أي بنسبه 18.6% خلال شهر واحد. (المنظمة العالمية للأغذية والزارعة، 2022).

تعتبر مصر من أكثر الدول تضررا من هذه الأزمة، إذ تستورد مصر حوالي80% من وارداتها البالغة 12.9 مليون طن من القمح من الدولتين، وفي ظل الارتفاع الكبير في أسعار القمح نتيجة الأزمة فإن الموازنة العامة سوف تتكبد تكلفة كبيرة لتدبير احتياجات مصر من القمح وزيت عباد الشمس. كذلك سوف تعاني مصر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، لإن مصر تستورد جزء كبير من المنتجات البترولية لتلبية الإستهلاك المحلي، كما سوف تتضرر السياحة بشدة نظراً لأن السوق الروسية الأوكرانية تمثل حوالي 40% من سوق السياحة المصري. ومن ثم فإننا سوف نتناول في هذا البحث الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية على مصر، مع التركيز على أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاد الروسي والأوكراني بدرجة كبيرة، حيث تعتبر الدولتين مورد أساسي للعديد من السلع لمصر، وخاصة الحبوب والحبوب الزيتية، ومصدر أساسي للسياحة الوافدة لمصر. فعلى سبيل المثال تبلغ صاد ارت روسيا وأوكرانيا 30% من صادرات القمح العالمية، و32% من الشعير 77% من البذور الزيتية حسب بيانات مجلس الحبوب العالمي.

وتعتبر مصر مستورد أساسي لهذه السلع، فتستورد 80% من وارداتها من القمح من الدولتين وقد أدت الأزمة إلى فرض قيود على صاد ارت الدولتين، وتؤكد منظمة الأغذية والز ارعة أن النقص في صاد ارت الدولتين من الحبوب بسبب الأزمة لا يمكن تعويضه من خلال موردين أخرين ومن ثم فسوف ينخفض المعروض العالمي. من الحبوب وبالتالي سترتفع أسعارها، وفي ظل أن مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم فسوف يكون لهذه الأزمة آثار سلبية على الاقتصاد المصري سواء على الموازنة العامة للدولة أو على ميزان المدفوعات.

كما أن روسيا تعتبر لاعب أساسي في سوق الطاقة العالمية، ففي خلال الفترة (2016– 2020) كان الاتحاد الروسي أكبر مصدر للوقود المعدني (الفحم والبترول والغاز) في العالم بنسبة 10% من الصاد ارت العالمية. وحيث أن مصر مستورد صافي للطاقة فسوف يكون للازمة آثار سلبية على الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة للأزمة. كما تعد السياحة الوافدة من الدولتين نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر، ومن ثم تتأثر إيرادات السياحة بشدة نتيجة للأزمة.

فرضية البحث

يختبر البحث مدى صحة الفرضية التالية: "**مدي تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية والقيود المفروضة على صادرات الدولتين سلباً على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة**"

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. بيان أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري وخاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة.
2. تقديم مقترحات لصانع القرار من أجل تخفيف أثر الأزمة على الاقتصاد المصري.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونه يقدم توضيحاً لأثر الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصاد المصري، وتقديم توصيات لصانع القرار من أجل الخروج من هذه الأزمة ومن ثم فهو موجه لصانع القرار في مصر لمساعدته على اتخاذ القرارات المناسبة.

دراسات سابقة

1- رامز الشيشي، 2022 تحت عنوان (أثر الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل الأمن الأوروبي)

هدفت الدراسة إلى توضيح أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية والدور الروسي في أوكرانيا وآثار الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل الأمن الأوروبي. وانتهت الدراسة بان الأزمة الحالية تظهر تعنت روسيا في أي تسوية لا تتماشى مع حماية أمنها القومي مما يدل على زوال البنية الأمنية لما بعد الحرب الباردة التي اعتمدت على روسيا المسالمة مما أعاد حالة الخوف لدى الغرب فيما يتعلق بروسيا. وأوصت بان الدول الأوروبية تحتاج الى زيادة في الإنفاق العسكري بجانب المزيد من الموارد لحماية الهيكل الأمني الأوروبي.

2- غزلان محمود عبد العزيز، 2024 تحت عنوان (تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أجندة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2024)

تتمثل أهداف الدراسة في توفير فهم شامل لمفهوم التنمية المستدامة والفروق والاختلافات فيما بينها والأهداف الإنمائية وتحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على تقدم أهداف التنمية المستدامة في عدد من المجالات [الفقر – الجوع – الصحة – المساواة بين الجنسي – العمل اللائق والنمو الاقتصادي – الطاقة – حماية حقوق الأطفال والنساء] تقديم آليات تمكن أصحاب المصلحة من المساعدة في الانخراط في دعم أهداف التنمية المستدامة في مثل هذا الوقت الصعب. وأوصت بعدد من التوصيات منها وضع تدابير وقواعد محددة في خطة عام 2030 لأهداف التنمية المستدامة لإدراج اللاجئين في خطط التنمية الوطنية. من الأهمية بمكان أن تقوم المفوضية بالتنسيق مع الدول لتوحيد وتبسيط الإجراءات المتبعة في التمتع بهذه الحقوق للاجئين ولضمان التمكين الاقتصادي لهم. ولضمان اللاجئين في أسرع وقت ممكن، يمكن تحقيق تلك بعدة طرق، على سبيل المثال، من خلال توفير الحوافز لأصحاب العمل الذين يوظفون اللاجئين أو توفير التمويل لبداية أعمالهم التجارية الخاصة، أو لبداية حياتهم من الصغر من خلال الوصول إلى بناء حياتهم من خلال الحصول على مكان لائق للعيش وهو ليس الحد الأدنى المكفول بموجب اتفاقية اللاجئين

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

3- أحمد بن ديلة، 2024 تحت عنوان (انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي – الأمن الغذائي المصري أنموذجاً 2024)

تطرقت أهداف الدراسة الى الإلمام بالجوانب المفاهيمية للأمن الغذائي وتوضيحها ومعرفة آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي ومعرفة آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد والأمن الغذائي المصري حيث انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات ومنها:

أ- الأمن الغذائي المصري يواجه تحديات أخرى جسيمة، كغير المناخ وأزمة سد النهضة

ب- على العالم العربي البحث عن حلول بديلة واستراتيجيات شاملة وفعالة لتعزيز القطاع الزراعي، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي على المستويين القريب والبعيد

ج-تفعيل التكامل العربي وتعزيز السوق العربية المشتركة، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتبادل الخبرات بين الدول العربية.

د- يجب إنشاء مراكز بحثية متعددة ومتكاملة في المجالات ذات العلاقة بالأمن الغذائي العربي وسبل تحقيقه

هـ- العمل على زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية، لتوفير مكونات رغيف الخبز من ناحية، وتوفير مستلزمات إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن

و- تنمية الوعي الاستهلاكي وتعديل الأنماط الغذائية داخل المجتمعات العربية وخاصة المجتمع المصري والحد من هدر الغذاء مع تنويع المصادر واردات المواد الغذائية الأساسية وعدم الاعتماد على مصدر وحيدة

ز- ضرورة اعتماد وتطبيق أنظمة الإنذار المبكر كخطوة استباقية لاستشعار المخاطر بغية التمكن من تلاقيها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

الإطار النظري

برزت على الساحة العالمية قضية استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وخاصة الطاقة الشمسية المركزة باعتبارها إحدى الخيارات الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المستقبلية المحلية والعالمية من الطاقة، ولعله من الثابت وجود ارتباط شديد الصلة بين نجاح التنمية وما يتم توفيره من طاقة باعتبارها المحرك الرئيسي لها وهو ما أضاف بعدا شديد الأهمية يتجلى مع بدء نضوب المصادر التقليدية للطاقة خلال الثلاثون سنة القادمة، أضف الى ذلك قضية أخرى ترتبط بما تساهم به عملية توفير الطاقة استنادا الى المصادر التقليدية في الارتفاع المضطرد لمعدلات التلوث العالمية وخاصة بالمراكز الحضرية الكبرى باعتبارها الأكثر استخداما للطاقة، وعليه يسعى البحث الى تحديد الآليات المناسبة لتفعيل أنظمة استخدام الطاقة الشمسية في مجتمعاتنا وخاصة الكبرى منها لتحقيق وتفعيل مبادئ الاستدامة في عملية التنمية والحفاظ على البيئة ومواردها.

ثانياً: الطاقة المتجددة: هي تلك المصادر الطبيعية المتاحة لتوليد الطاقة وتتسم بالاستمرارية ولا تتعرض للنضوب، حيث إن أهم سماتها التجدد ومحدودية الآثار السلبية الناجمة عنها على البيئة.

ثالثاً : الطاقة الشمسية :تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة، تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات أهمها (التدفئة ، الإنارة ، تسخين المياه ، التبريد ، إنتاج البخار،

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء حراريا، وتتوقع الجهات الدولية أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف تسهم النظم الشمسية الحرارية لتوليد الكهرباء بحوالي ١٣٠ جيجاوات .

تستخدم أيضا الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء مباشرة عن طريق الخلايا الفوتوفولتية ونتيجة لتطور التقنيات انخفضت تكلفة إنتاج الطاقة من ١٠٠ سنت دولار/ك.و.س في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٥ سنت دولار/ك.و.س عام ٢٠٠٦

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هو مصطلح تم استخدامه على مدى العقدين الماضيين للتعرف على الاحتياجات اللازمة لتخفيض الفاقد من الموارد الطبيعية من خلال نمو اقتصادي يحفظ النظام البيئي وحفظ مخزون طويل الأمد للمصادر الطبيعية (برنامج التعليم البيئي، مركز علوم صحة البيئة والمهنة)، وهي التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بق درة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم"، أو بعبارة أخرى،" استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، لذا فأن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

إجراءات البحث

حدود البحث: تتمثل حدود البحث فيما يلي:

1. **المكانية:** تتمثل في الاقتصاد المصري والاقتصاد الروسي والأوكراني.
2. **الحدود الزمنية:** يركز البحث على الفترة (2016– 2020) وهي السنوات الخمس التي تتوافر فيها البيانات عن الاقتصادات الثالثة السابقة للأزمة.

منهجية البحث: يستخدم البحث المنهج التحليلي الكمي، من خلال تحليل البيانات الخاصة بالتجارة الدولية بين الاقتصادات الثالثة لاستخلاص أهم النتائج المتعلقة بالأزمة.

نتائج البحث

أولاً: تحليل وضع الاقتصاد الروسي والأوكراني: نعرض فيما يلي تحليلاً لوضع الاقتصاد الروسي الأوكراني بالتركيز على حجم الاقتصاد والتجارة الدولية:

1- تحليل وضع الاقتصاد الروسي: تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي17 مليون كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها 144 مليون نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الاجمالي 1483.5مليار دولار عام 2020 بنسبه 1.75% من الناتج العالمي وقد كان حجم هذا الناتج يبلغ 2292.5 مليار دولار عام 2013 بنسبة 2.96% من الناتج العالمي.

كما بلغ حجم تجارتها الخارجية في السلع والخدمات 684 مليار دولار بنسبة 1.54% من التجاره العالميه وذلك عام 2020 (البنك الدولي 2020)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

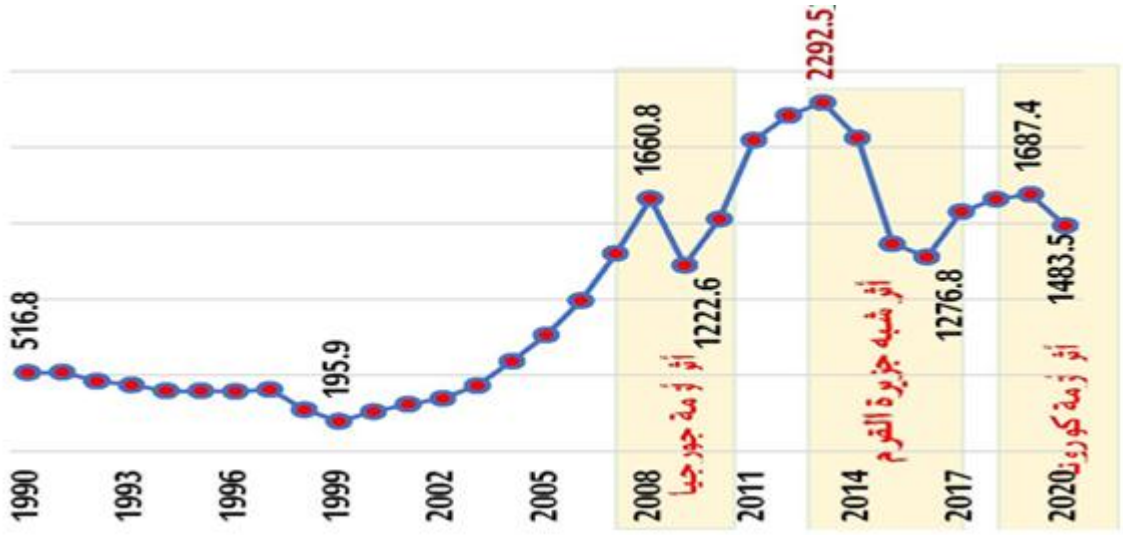

شكل رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي الروسي بالمليار دولار خلال الفترة من (1990–2020)
المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية الدولية 2020

ويرجع هذا الانخفاض في الناتج نتيجة للعقوبات الدولية التي تم فرضها على الاقتصاد الروسي نتيجة لازمه شبه جزيرة القرم عام 2014، والتي أدت إلى انخفاض قيمة الروبل الروسي، ومن ثم انخفاض حجم الناتج مقارناً بالدولار الأمريكي. فقد أصبح الناتج المحلي الاجمالي لروسيا عام 2020 يمثل أقل من 65% من قيمته عام 2013 (Nivorozhkin 2016, 80).

ويوضح الشكل رقم (1) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي لروسيا خلال الفترة (1990–1991) والواضح من هذا الشكل تدهور الناتج المحلي الإجمالي الروسي خلال الفترة (1990–1999)، وهذه الفترة التي شهدت سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وتدهور الأوضاع الاقتصادية في عقد التسعينات، فخلال هذه الفترة انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا من 516.8 إلى 195.9 مليار دولار بنسبة انخفاض حوالي 62%. وبداية من عام 2000 شهد الوضع الاقتصادي قفزه كبري أدت لاستعاده روسيا لمكانتها الدولية، فقد زاد حجم الناتج من 195.8 مليار دولار عام 1999 إلى 1660.8 مليار دولار عام 2008، أي تضاعف 8 مرات ونصف خلال هذه الفترة. (البنك الدولي 2022)

وقد أدت العقوبات الدولية على روسيا نتيجة أزمة جورجيا 2008 إلى انخفاض حجم الناتج عام 2009 بنسبة 26.4%، وبسبب أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014 انخفض الناتج مرة أخرى بنسبة 44.3% ما بين عامي 2013 و 2016 .(Vatansever 2020).

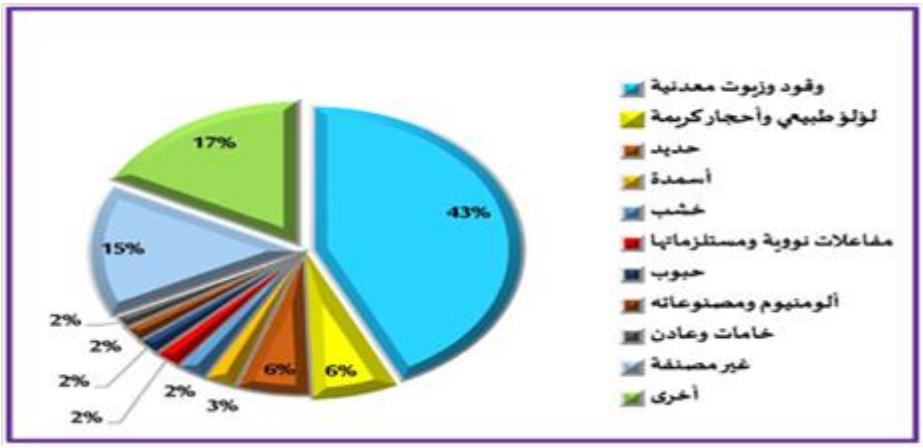

شكل رقم (2): هيكل الصادرات الروسية عام 2021

وتعد روسيا لاعب رئيسي في التجارة الدولية خاصة في أسواق الطاقة والغذاء والعديد من المواد الخام، فقد بلغ حجم الصادارت الروسية للعالم 491.6 مليار دولار أمريكي عام 2021، ويشكل البترول والغاز 43% من الصادارت، وتعتبر روسيا مصدرا رئيسياً للعديد من الخامات والمعادن مثل الاحجار الكريمة والحديد، والخشب، والاسمدة، والالمونيوم. ويوضح الشكل رقم (2) الهيكل النسبي للصادرات الروسية عام2021 Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

كذلك أن الوقود والزيوت المعدنية تمثل 43% من الصادرات الروسية حيث إنها تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الروسي ويليها اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والحديد، ثم الاسمدة والاخشاب. ويوضح الشكل أن روسيا تعد مصدراً رئيسيا للعديد من المواد الخام والمعادن التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

2- تحليل وضع الاقتصاد الاوكراني

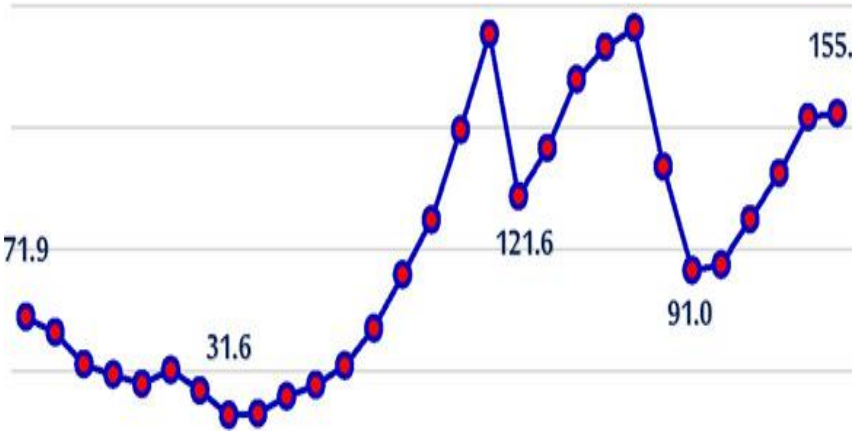

شكل رقم (3) الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بالمليار دولار خلال الفترة (1992- 2020)

المصدر: البنك الدولي. مؤشر التنمية الدولية 2020

تبلغ مساحة أوكرانيا نحو 0.6 مليون كم^2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 44 مليون نسمة، وبلغ حجم ناتجها المحلي الاجمالي 155.5 مليار دولار عام 2020، وتقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (البنك الدولي، 2022) . ويلاحظ من الشكل البياني رقم (3) والذي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1992–2020) مدى الترابط بين الاقتصادين الروسي والاوكراني، حيث يأخذ نفس الاتجاه، فقد شهد هبوطاً خلال الفترة بينما شهد قفزه اقتصادية خلال الفترة (1999– 2008) فقد تضاعف 6 أضعاف وهي نفس الفترة التي تضاعف فيها الاقتصاد الروسي 8 أضعاف ونصف، وقد انخفض أيضاً عام 2008 وعام 2014، وهي نفس الاعوام التي انخفض فيها الاقتصاد الروسي، مما يدل على مدى ارتباط الاقتصاد الأوكراني بالاقتصاد الروسي. (البنك الدولي، 2022)

وتلعب أوكرانيا أيضاً دوراً مهماً في التجارة الدولية، خاصة في أسواق الحبوب والبذور الزيتية، ففي عام 2020 بلغ حجم صادراتها للعالم 49.4 مليار دولار، تشكل الحبوب منها 19%، والحديد 15% والشحوم والدهون 12% والخامات والمعادن 9%، والالات والاجهزة الكهربائية 5% ثم الحبوب الزيتية والأعلاف 4% لكل منهما، كما يوضحه الشكل رقم (4) الهيكل النسبي للصاد ارت الأوكرانية عام 2020.

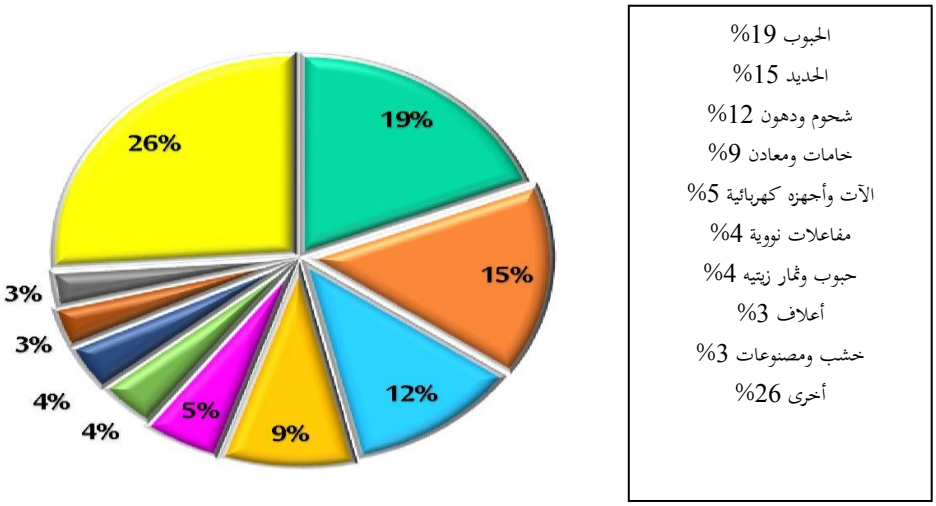

شكل رقم (4) الهيكل النسبي للصادرات الأوكرانية عام 2020

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

ثانياً: الاهمية الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا بالنسبة للاقتصاد العالمي

تلعب روسيا وأوكرنيا دوراً مهما في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فخلال الفترة (2016–2020) احتل الاتحاد الروسي المركز الثاني (7.5% من الصادرات العالمية) في صادرت الحبوب بعد الولايات المتحدة (17.6%) واحتلت أوكرانيا المركز الثالث (7.1%) (2022. trade map

كما أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وأوكرنيا هي خامس أكبر دولة مصدر للقمح، فقد بلغت صادرات الدولتين 30% من صادرات القمح العالميه خلال الفترة (2016/ 2017 – 2021/2020)، ويصدران 32% من الشعير و18% من الذرة كما تلعب الدولتان دوراً محورياً في إنتاج وتصدير البذور الزيتية، فقد بلغت صادرتهما من البذور الزيتيه 77 % خلال الفترة (2017/2016 – 2021/2020) .

وبالإضافة للقمح والشعير والذرة والبذور الزيتية تنتج روسيا وأوكرانيا محاصيل غذائية أخرى، من أهمها بنجر السكر والبطاطس، والطماطم، واللحوم، والدجاج. ويعتبر الاتحاد الروسي أكبر مصدر للأسمده في العالم فقد بلغت صادراته من الاسمدة 12.6%

المصـــدر: مجلـس الحبـوب العـالمي map2022 Trade (مـن الصـاد ارت العالميـة عـام 2020) https://www.igc.int/en/gmsummary.aspx

وتعتمد نحو 50 دولة من دول العالم على استيراد ما لا يقل عن 30% من احتياجاتها من القمح على الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والعديد من هذه البلدان هي من البلدان الاقل نمواً أو البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان العجز الغذائي. كما أنه من بين هذه البلدان هناك 26 دولة تستورد ما لا يقل عن 50% من احتياجاتها من القمح من هاتين الدولتين. وتعتمد بلدان كثيرة في أوروبا وآسيا الوسطى على روسيا لتأمين أكثر من 50% من إمداداتها من الاسمدة. وسوف تؤثر الاختلالات اللوجستية في سلاسل الامداد والقيود المفروضة على الصادرات الروسية على الأمن الغذائي في هذه الدول (منظمة الأغذية والزارعة، 2022).

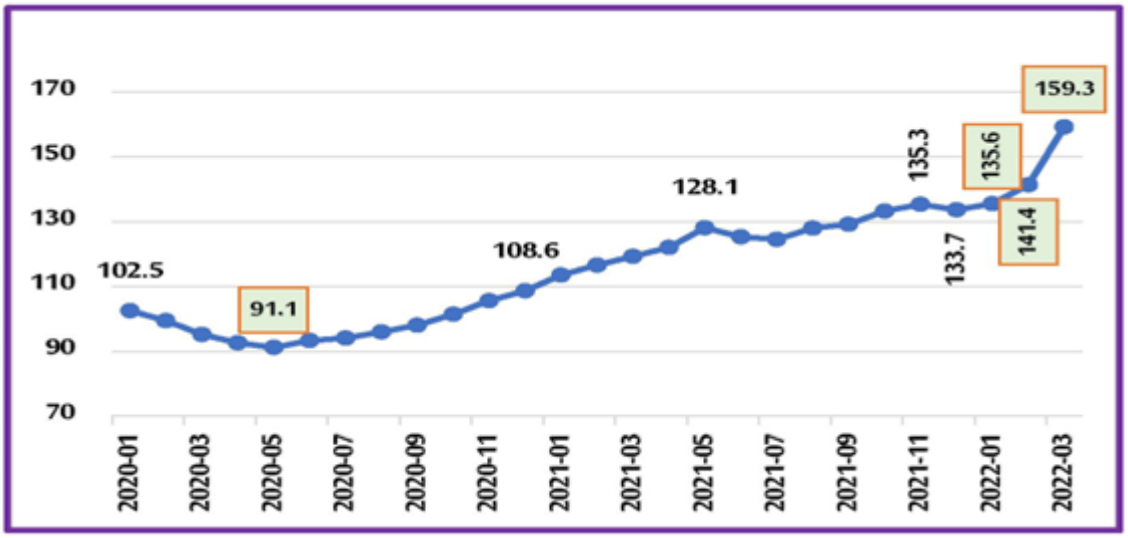

شكل رقم (5) مؤشر أسعار الغذاء العالمي (2014 – 2016 = 100)

المصدر: (FAO منظمة الأغذية والزراعة(https://www.fao.org)

وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة إرتفاعاً كبيراً منذ النصف الثاني من عام 2020 وحتى قبل الأزمة الروسية الأوكرانية بحوالى 40% وفقا لما سجله مؤشر أسعار الغذاء Food price index. بالإضافة إلى الارتفاع بسبب الأزمة بنسبة 23.7% من 135.6 في يناير 2022 إلى 159.3 في مارس 2022، وهي نسبة كبيرة جدا خلال فترة قصيرة وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار الحبوب والزيوت كما يتضح من الشكل رقم (6). كما سجّلت الأسعار العالمية للقمح والشعير ارتفاعًا بنسبة 31% قياسًا بسنة 2021، وارتفعت بدورها أسعار زيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس بنسبة فاقت 60%. وأدى كذلك ارتفاع الطلب والتقلبات في أسعار الغاز الطبيعي إلى رفع تكاليف الأسمدة **(المصدر: منظمة الأغذية والزراعة .2022)**

كما تعد روسيا لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية، فقد احتلت المركز الأول في العالم في صادرات الوقود المعدني (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) وذلك خلال الفترة (2016–2020) وتساهم روسيا ب 25.3% من

صادرات الغاز الطبيعي العالمية و18% من صادرات الفحم، 11% من صادرات النفط الخام. وإذا حدث هبوط حاد في إمدادات هذه السلع الأولية فسوف يضر بقطاعات الإنشاءات والبتروكيماويات والنقل ويؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت أسعار النفط العالمية بالفعل قبل الأزمة بنسبة 100% خلال الشهور الست الاخيرة. وإذا استمر هذا الاتجاه فإن النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بمقدار نقطة مئوية كاملة في اقتصادات الدول المستوردة للنفط مثل الصين، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وتركيا. (المصدر: البنك الدولي، 2022)

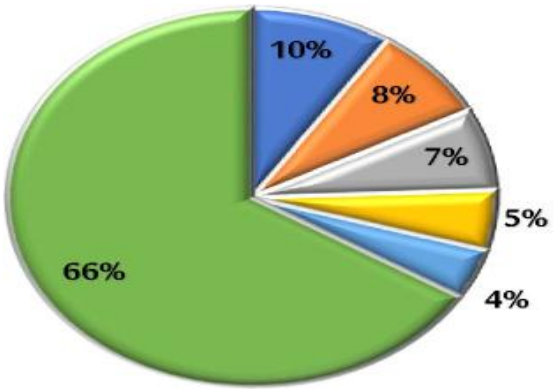

الاتحاد الروسي 10%
الولايات المتحدة الأمريكية 8%
المملكة العربية السعودية 5%
الإمارات العربية المتحدة 5%
كندا 4%
باقي العالم 66%

شكل رقم (6) أهم مصدري الوقود المعدني (فحم وبترول وغاز طبيعي) خلال الفترة (2016–2020)

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

ويذهب حوالي 60% من صادارت النفط الروسية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا، و20% أخرى تذهب للصين والتي تعد أكبر مشتري للنفط الروسي. وفي عام 2021، استورد الاتحاد الاوروبي 155 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما يمثل حوالي 45% من واردات الاتحاد الاوروبي من الغاز وما يقرب من 40% من إجمالي استهلاك الغاز، وقد كانت هذه النسبة 25% عام 2009. ويمر 25% من إمدادات النفط الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا. وترى الوكالة الدولية للطاقة أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا من المحتمل أن توقف إنتاج النفط الروسي بمقدار 3 مليون برميل يوميا اعتباراً من إبريل 2022، وقد تزداد في حال تصاعد العقوبات أو الادانة العامة. (المصدر: الوكالة الدولية للطاقة)

ثالثاً: الأزمة الروسية الأوكرانية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري: سوف يكون للأزمة الروسية الأوكرانية تأثيرات سلبية على الاقتصاد المصري من خلال تأثيرها على أسعار الغذاء والطاقة والسياحة.

1- **الآثار المتوقعة للأزمة على الغذاء:** بلغ متوسط قيمة واردات مصر من الاتحاد الروسي وأوكرانيا 5.8 مليار دولار خلال الفترة (2016–2020) بنسبة 8.1% من إجمالي الواردات وتأتي الحبوب على رأس قائمة المنتجات التي تستوردها مصر من الدولتين، إذ تمثل 65% من الواردات من روسيا و75% من الواردات من أوكرانيا ، يليه الخشب والحديد ويأتي القمح على رأس قائمة الحبوب التي تستوردها مصر من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ، إذ استوردت مصر 80% من وارداتها من القمح من الدولتين في المتوسط خلال الفترة (2016–2020) ومن الجدير بالذكر أن مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم خلال الفترة (2016–2020) طبقاً لبيانات خريطة التجارة الدولية. تُعدُّ مصر إحدى الدول التي تضررت بشدّة من الأزمة الروسية الأوكرانية، بسبب

اعتمادها بشكل كبير على الاستيراد من أسواق روسيا وأوكرانيا. حيث استوردت 12.9 مليون طن في عام 2022/2021 بقيمة 3.2 مليار دولار 80% من الواردات من روسيا وأوكرانيا. ويبلغ الإنتاج المحلي من القمح في نفس العام 9.2 مليون طن بزيادة قدرها 300 ألف طن عن العام السابق نتيجة لتوسع الحكومي في زراعة القمح المحلي في توشكي وغيرها. ويبلغ الاستهلاك السنوي 20.7 مليون طن، والمخزون 4.2 مليون طن.

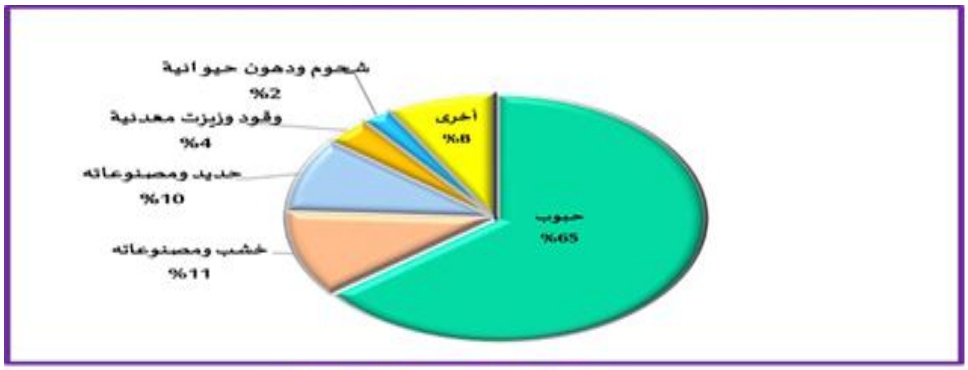

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

شكل رقم (7) أهم المنتجات التي أستوردتها مصر من الاتحاد الروسي عام 2020

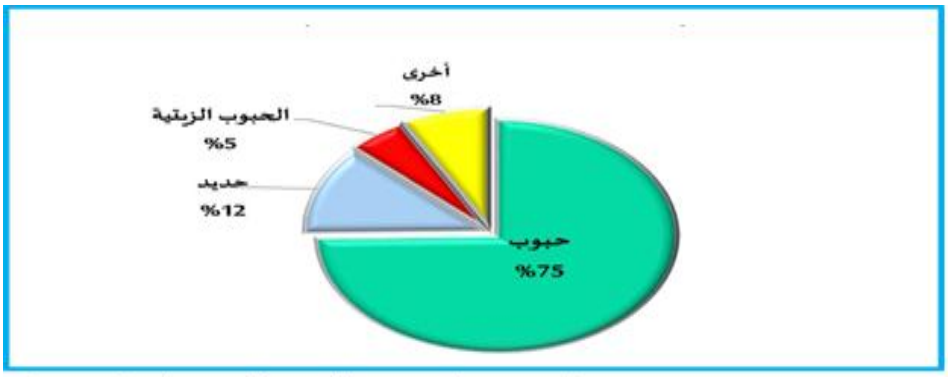

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

شكل رقم (8) أهم المنتجات التي استوردتها مصر من أوكرانيا عام 2020

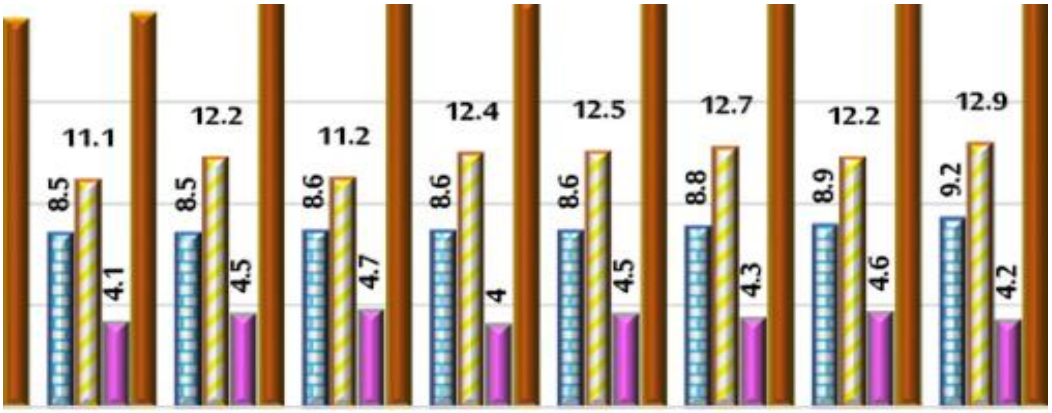

شكل رقم (9) الإنتاج والاستهلاك والواردات والمخزون المصري للقمح خلال الفترة (2021/2022-2012/2013)

المصدر: مجلس الحبوب العالمي

وقد اعتمدت الموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي على أساس سعر طن القمح 255 دولار أمريكي، وقد أدت الأزمة الحالية إلى ارتفاع سعر القمح عالمياً، فقد ارتفع سعر القمح الامريكي من 390 دولار للطن في 21 فبراير 2022 قبل الحرب إلى 539 دولار في 7 مارس 2022، أي بأكثر من 38% خلال اسبوعين قبل ان يعاود الانخفاض مره اخري إلى 480 دولار في 17 مارس 2022 ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 510 دولار للطن في 12 إبريل 2022. ومن ثم فسوف يضع ذلك عبئا على الموازنة العامة للدولة يقدر بأكثر من 15 مليار [حسب تصريحات وزير المالية لموقع بلومبيرج الشرق]

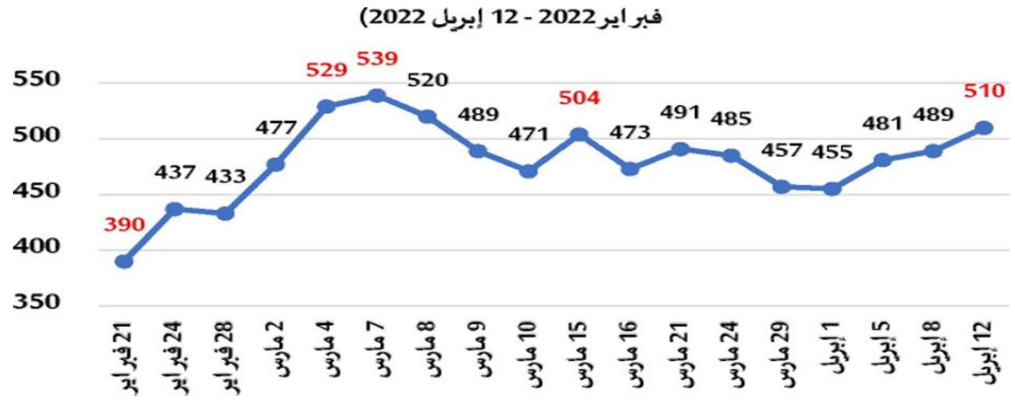

شكل رقم (10) أسعار طن القمح

المصدر: مجلس الحبوب العالمي

2- الآثار المتوقعة للأزمة على الطاقة: تعتبر مصر بلد مستورد صافي للطاقة كما يتضح من الشكل رقم (11) والذي يوضح قيمة صادرت وواردات مصر من الوقود المعدني خلال الفترة (2011-2020) ويتضح من هذا الشكل أن ميزان الطاقة بالسالب على الرغم من انخفاض هذا العجز خلال الفترة الاخيرة (2019-2020) وفي عام 2021 بلغ إنتاج مصر من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي 82.4 مليون طن مكافئ، وهو عبارة عن 28.3 مليون طن من الزيت الخام والمكثفات، و 53.1 مليون طن من الغاز الطبيعي ومليون طن بوتاجاز. بينما بلغ الاستهلاك المحلي 75.8 مليون طن منها 27.8 مليون طن من المنتجات البترولية (تم استيراد 8.6 مليون طن منها بقيمة 5.3 مليار دولار(و48 مليون طن من الغاز الطبيعي) يستهلك قطاع الكهرباء منها 60% (المصد : وزارة البترول والثروة المعدنية)

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

شكل رقم (11) ميزان الطاقة المصري خلال الغترة (2011–2020) بالملياردولار

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

وقد تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الطاقة التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة ففي إبريل 2021 كان سعر سلة أوبك 63.24 دولار؛ استمر هذا السعر في الارتفاع بسبب زيادة الطلب نتيجة التعافي من جائحة كرونا، واختناقات سلاسل التوريد، وسياسات مواجهة تغير المناخ حتى وصل إلى حوالي 94 دولار قبل الأزمة الروسية الأوكرانية في بداية فبراير2022، ثم ارتفع بسبب الأزمة إلى 113.48 دولار للبرميل في مارس 2022.

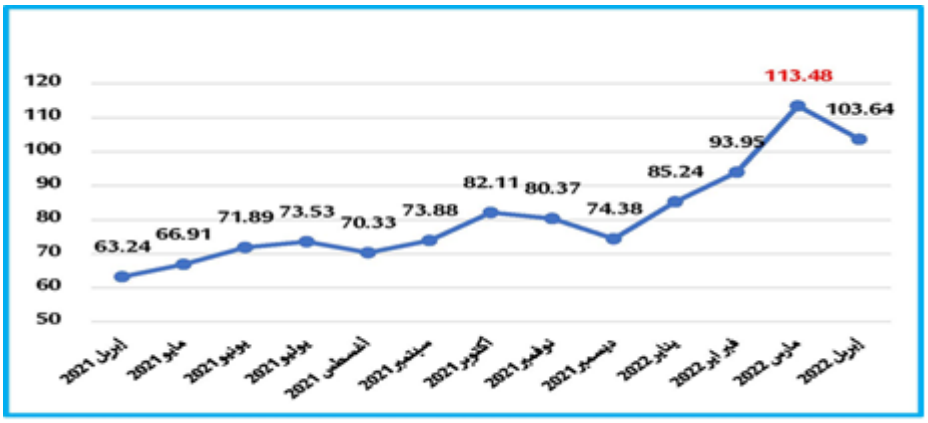

Source: OPEC, (https://www.opec.org)

شكل رقم (12) أسعار سلة أوبك خلال الفترة (إبريل 2021 – إبريل 2022)

وسوف تضيف الأزمة الروسية الأوكرانية أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة، حيث تم إعداد الموازنة على أساس سعر البرميل 62 دولار، في الوقت التي أدت فيه الأزمة إلى تجاوز سعر البرميل 120 دولار.

3-الآثار المتوقعة للازمة على السياحة: تمثل إيرادات السياحة مصدر مهم جداً من مصادر النقد الاجنبي للاقتصاد المصري، وفي عام 2019 بلغت إيرادات السفر والسياحة 32 مليار دولار أمريكي بنسبة 8.8% من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن بسبب أزمة كورونا في عام 2020 انخفضت هذه االى اردات بنسبة 55%، إلى 14.5 مليار دولار بنسبة 3.8% من الناتج .وفي عام 2019 ساهم قطاع السفر والسياحة بحوالي 2.4 مليون وظيفة بنسبة 9.2% من إجمالي الوظائف (المصدر: World Travel & Tourism Council .2021)

شكل رقم (13) عدد السياح بالمليون وإيرادت السياحة بالمليار دولار في مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، البنك المركزي المصري، ووزارة السياحة.

وقد بلغ عدد السياح الوافدين لمصر ذروته عام 2010 حيث وصل إلى14.7 مليون سائح، وبلغت إيرادات السياحة 12.5 مليار دولار في نفس العام، ومنذ بداية عام 2011 شهدت إيرادات السياحة تقلباً شديداً بسبب عدم استقرار الاوضاع السياسية. وقد أثر حادث سقوط الطائرة الروسية في أكتوبر 2015 في سيناء تأثيراً كبيراً على السياحة فقد انخفض عدد السياح إلى 5.4 مليون سائح عام 2016 وانخفضت إيرادات السياحة إلى أدنى مستوى لها في عام 2016 إلى 2.6 مليار دولار (المصدر: وازرة السياحة)

ثم بدأت في التعافي بداية من عام 2017 حتى وصلت إيرادات السياحة في عام 2019 إلى 13 مليار دولار، ولكن أحداث كورونا عام 2020 أدت لانخفاض السياحة بشدة حتى وصلت 4 مليار دولار. وقد انتعشت السياحة مرة أخرى في عام2021 ووصلت إلى مستويات ما قبل الجائحة خاصة مع عودة حركة السياحة الروسية مرة أخرة في عام 2021. اخيراً جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022 لتقضي على السياحة الروسية الأوكرانية والتي تمثل نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر (المصدر: اتحاد الغرف السياحية)

وسوف تتأثر السياحة المصرية بشدة نتيجة الأزمة الروسية الاوكرانية نتيجة لتوقف المجال الجوي الأوكراني بالإضافة لتوقف جزء من المجال الجوي الروسي الذي يضم مسرح العمليات، بجانب تأثر الجنسيات الأخرى من هذه الحرب. وتمثل السياحة الأوكرانية أهمية كبير لمصر وساندت مصر منذ توقف السياحة الروسية عام 2015 وحتى الآن، واستطاعت في استمرار عمل فنادق شرم الشيخ والغردقة دون الأغلاق) المصدر: اتحاد الغرف السياحية).

وقد بلغ عدد السياح الروس في مصر وقت وقوع الأزمة 35 ألف سائح، بالإضافة إلى 20 ألف سائح أوكراني. ولمواجهة تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيراتها على السياح الموجودين حالياً في مصر، والذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم، قررت وزارة السياحة والآثار، «استمرار إقامتهم بالفنادق حتى عودتهم بصور آمنة إلى بلادهم، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير كل سبل الراحة لهم (المصدر: وزارة السياحة والآثار)

رابعا: أهم الآثار الاقتصادية المتوقعة للازمة الروسية الأوكرنية على مؤشرات الاقتصاد الكلي مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري: يمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصاد المصري فيما يلي:

1-**زيادة عجز الموازنة العامة للدولة:** من المتوقع أن تؤدي الأزمة الروسية الأوكرانية إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر، ويرجع ذلك إلى زيادة أسعار الغذاء والطاقة، فسوف تتحمل الموارنة العامة هذه النفقات، كما سوف تقوم الدولة بتخصيص موارد إضافية في الموارنة لتعوض العاملين بالدولة عن هذه الزيادة وقد أعلنت الحكومة عن نيتها زيادة علاوة الأجور بداية من شهر إبريل ٢٠٢٢.

ومن شأن كل هذا أن يودي إلى زيادة العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة وحسب تصريحات رئيس الوزراء المصري المهندس مصطفى مدبولي تم تقدير الآثار المباشر للأزمة على الموارنة بمقدار 130 مليار جنيه، والآثار غير المباشره بمقدار 335 مليار جنيه مصري، ومن ثم يبلغ الأثر الإجمالي للأزمة الروسية الأوكرانية على الموازنة بمقدار 465 مليار جنيه.

2- **زيادة العجز في الميزان التجاري:** من المتوقع أن يزداد العجز في الميزن التجاري نتيجة للألتزمات بالعملة الأجنبية الناتجة عن زيادة أسعار الغذاء والطاقة، كما سيؤدي انخفاض إيرادات السياحة إلى انخفاض فائض الميزان الخدمي في مصر.

3- **انخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي:** أدت الأزمة بالفعل إلى انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، فقد انخفض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري من حوالي 40 مليار دولار نهاية فبراير 2022 إلى 37 مليار دولار بنهاية مارس 2022. وجاء ذلك نتيجة لسداد التزامات الدين الخارجي وتغطيه تخارج المستثمرين الاجانب من السوق المصري عقب الأزمة واستيراد السلع الاستراتيجية (المصدر: البنك المركزي المصري)

4- **انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية:** في 21 مارس 2022 اتخذ البنك المركزي بالفعل قرار بتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بحوالي 16%، وجاء ذلك القرار نتيجة لامتصاص آثار صدمة الأزمة الروسية الأوكرانية (المصدر: البنك المركزي المصري)

5-**ارتفاع معدلات التضخم:** أدت الأزمة الروسية الأوكرنية إلى ارتفاع كبير في معظم أسعار السلع المستوردة والمحلية، فقد ارفع مؤشر التضخم الشهري الصادر عن البنك المركزي من 8.8% في فبراير 2022 إلى 10.49% في نهاية مارس 2022 (المصدر: البنك المركزي المصري)

6- **ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن المصري:** سوف تؤدي ارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن الأزمة إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن المصري، ومن ثم ارتفاع تكلفة المعيشة.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

تعليق عام على النتائج:

أ. تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً كبيراً في التجارة الدولية خاصة في مجال الحبوب (14.6 % من صادرات الحبوب 30% من صادرات القمح، 52% من زيت عباد الشمس، والطاقة اكثر من 10%)

ب. تعتمد العديد من دول العالم على سد احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فهناك 50 دولة تعتمد في سد ما لا يقل عن 30% من واردتها من القمح من الدولتين. وعدد كبير من الدول يعتمد على واردات الاسمدة من روسيا.

ج. تعتمد مصر اعتماداً كبيراً على الدولتين في استيراد الحبوب، وخاصة القمح (80% من واردات القمح من روسيا وأوكرانيا)، وفي ظل ارتفاع أسعار القمح وباعتبار مصر أكبر مستورد للقمح في العالم سوف تؤثر الأزمة تأثيراً كبيرًا على الاقتصاد المصري.

د. تعتبر مصر مستورد صافي للطاقة وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الأزمة، فسوف يكون للأزمة تأثيرًا سلبياً على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

هـ. تمثل السياحة الروسية والأوكرانية نسبة كبيرة من السياحة الوافدة لمصر، وسوف تتأثر إيرادات السياحة بسبب هذه الأزمة مما سيكون له أثر سلبي على ميزان المدفوعات.

ومن خلال النتائج السابقة تم إثبات صحة فرضية البحث وهي "تأثير الأزمة الروسية الأوكرنية والقيود المفروضة على صادرت الدولتين سلبًا على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة".

توصيات البحث

يقدم البحث التوصيات التالية:

أ. التوسع في زرعة القمح محلياً، للوصول لنسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي. ولتكن 70% حيث إن النسبة الحالية تمثل 44%، وزيادة المخزون المحلي.

ب. تنويع مصادر استيراد القمح والسلع الغذائية بصفة عامة، ضمان عدم تأثير الصدمات الخارجية على الأمن الغذائي المصري.

ج. التوسع في استخدام الغاز الطبيعي سواء في الصناعة أو النقل أو الاستخدام المنزلي، لانه متوافر محلياً، كما أنه يعتبر أقل تلويثا مقارنة بالفحم والبترول.

د. التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتوفير الأمن الغذائي للطبقات الفقيرة وغير القادرة.

هـ. الترويج السياحي في الأسواق البديلة للسوق الروسي والأوكراني لجذب سائحين جدد.

المراجع

الأمم المتحدة (1974)، تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، الأمم المتحدة، روما.

الأمم المتحدة (2001): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إسكوا، إمكانات وآفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول الإسكوا: الجزء الثانى، النظم الشمسية الحرارية.

البهائي، سحر وآخرون (2017): تقرير أوضاع الأمن الغذائى فى مصر، معهد التخطيط القومى.

الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الخياط، محمد مصطفي (2006): الطاقة البديلة تحديات وآمال، مجلة السياسة الدولية، أبريل، العدد ١٦٤، المجلد ٤.

ديلة، أحمد بن (2024): انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي – الأمن الغذائي المصري أنموذجاً، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد (7)، العدد (1).

الشيشي، رامز (2022): أثر الحرب الروسية الاوكرانية على مستقبل الامن الاوروبي، https://www.researchgate.net/publication/359603516_athr_alhrb_alrwsyt_alawkranyt_ly_mstqbl_alamn_alawrwby

عبد العزيز، غزلان محمود (2024): تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أجندة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (9)، العدد (18)، جامعة الاسكندرية.

عبد الوهاب، عادل محمد وحسن، محمد (2018): دراسة اقتصادية تحليلية لتخفيض الفجوة القمحية فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد (28)، العدد (3)،

عدلي، عماد الدين (2002): التنمية المستدامة للصحاري، http://www.aoye.org/desert.doc

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2021): حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائى وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية وميسورة الكلفة للجميع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

2006): Commission of the European Communities, GREEN PAPER - A European (EU Strategy for Sustainable, Competitive and Secure Energy, COM. 105 final, Brussels, 8.3. http://europa.eu.int/comm/energy/green-paperenergy/index_en.htm

IEA/UNEP (2002): "International Energy Agency", United Nations Environment Programme, Reforming Energy Subsidies, Paris.

IPCC (2007): Intergovernmental Panel on Climate Change IPCC, Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, Makers, Cambridge /University Press, http://www.ipcc.ch/publications_and_ data

US (2013): Energy Information Administration, International Energy Outlook 2013), July 2013, accessed on 12th Mar. 2015.

Nivorozhkin, G. Castagneto-Gissey and E. (2016): No contagion from Russia toward global equity markets after the 2014 international sanctions. Vol. 52. London, United Kingdom: Economic Analysis and Policy.

Vatansever, Adnan. (2020): Put over a barrel? "Smart" sanctions, petroleum and statecraft in Russia. Energy Research & Social Science.

THE ECONOMIC CRISIS IN LIGHT OF THE RUSSIAN-UKRAINIAN WAR AND ITS IMPACT ON THE EGYPTIAN ECONOMY

Ahmed A. Manssour [(1)]; Khaled H. Abdel-Rahman [(2)]; Hoda E. A. Helal [(1)]
1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

The aim of the research is to study the effect of the Russian-Ukrainian crisis, which began on February 24, 2022, on the Egyptian economy. Using the quantitative analytical approach and analyzing the data of international trade and the prices of food and energy, a set of results were reached, the most important of which is that the crisis will have significant negative effects on the Egyptian economy, especially in the field of food, energy and tourism. The crisis will lead to an increase in the budget deficit and trade balance deficit and a depreciation of Currency, high inflation, high cost of living. The study recommends the necessity of expanding the cultivation of wheat locally, diversifying the sources of supply, and expanding the use of natural gas instead of petroleum products.

Keywords: Russian-Ukrainian crisis, high food prices, high energy prices, trade balance deficit, high inflation rates.